الدكتور الشاهد البوشيخي

هدية من المؤلف
مع الدعاء بالتوفيق
القاهرة 2/3/2006

نظرات في المصطلح والمنهج

دراسات مصطلحية : 2



❑ نظرات في المصطلح والمنهج

❑ تأليف : د. الشاهد البوشيخي.

❑ الطبعة الثالثة يونيو 2004

❑ رقم الإيداع القانوني : 2002/1307.

❑ طبع : مطبعة آنفو- برانت، 12، شارع القادسية، الليدو – فاس.

الهاتف : 055 64.17.26

بسم الله الرحمن الرحيم

أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً

كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ،

تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ

اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ

صدق الله العظيم

سورة إبراهيم : الآيتين 27 - 26

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

مقدمة

بين يديك أيها القارئ الكريم ثلاث كلمات، ألقيت في ثلاث مناسبات متتابعات، يجمعها جامع "**النظر في المصطلح والمنهج**" في الكلمات الثلاث.

الأولى: نظرات في المصطلح والمنهج؛ وقد ألقيت في الدورة العلمية التدريبية الأولى التي نظمتها جمعية خريجي الدراسات الإسلامية العليا، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة،(إيسيسكو) وكلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط، في شهر أبريل 1995م، لفائدة الأساتذة الباحثين في الدراسات الإسلامية.

ومــن أهــم مــا فيها: **الخطة العلمية المنهجية** اللازمة لمواجهة ما أسماه بعضهم بــ"**الطوفان المفهومي**".

والثانية : نظرات في منهج الدراسة المصطلحية ومدى اهــتمام إمــام الحرمين به في كتابه "الكافية"؛ وقد ألقيت في ندوة "الذكرى الألفية للإمام الحرمين الجويني 419هــ- 478 هــ" التي نظمتها كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية بجامعة قطر بالدوحة، أيام 19-1419/12/21هــ الموافق 6-1999/4/8م.

ومــن أهــم مــا فيها: **بيان أهمية الدراسة المصطلحية ومنهجها** الذي يعرض لأول مرة بهذه الصورة.

والثالــثة : مقــترحات في منهجية الاستفادة من كتب الــتراث فــي وضع المصطلحات؛ وقد ألقيت في ندوة: "إقرار منهجــية موحــدة لوضــع المصطلح العلمي العربي وتوحيده وإشــاعته" التي نظمها اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، بمقر مجمع اللغة العربية بدمشق، في شهر أكتوبر 1999م.

ومن أهم ما فيها: **ضرورة الإعداد العلمي الشامل للنص والمصطلح التراثي، وضرورة التصور الحضاري الشامل للوضع المصطلحي.**

وكل منها متأثر بظرفه ومخاطَبه.

وكل منها مستقل بمضمونٍ ليس في غيره.

وكل منها متكامل مترابط في مضمونه وهدفه، مع غيره.

وهي جميعا تمثل "**نظرات في المصطلح والمنهج**"، قابلة لأن تؤول – إذا حمي "**النظر**" من أهله وتتابع – إلى "**قول**"، قد يصير، بعد حين، هو "**القول في المصطلح والمنهج**".

وقل عسى أن يهدينيِ ربي لأقرب من هذا رشدا.

والحمد لله رب العالمين.

وحرره بفاس في 20 من
شهر ربيع الثاني 1423
الشاهد بن محمد البوشيخي
غفر الله تعالى له

الفصل الأول

نظرات في

المصطلح والمنهج

1 – الاهتمام بالمصطلح الوافد

الاهـــتمام بالمسألة المصطلحية اليوم، حيثما كان، في أمتنا، قد ولّــى وجهــه، كليةً أو كاد، شطر المصطلح الوافد، لا تَشذ -أو لا تكاد تشذ- عن ذلك مؤسسة أو فرد؛ من مجامع إلى جامعات، ومن معــاهد ومراكز إلى لجن ومنظمات، كلها تتسابق، بتنسيق أو بدون تنسيق، "**متنافسة**" في تلقي المصطلح الوافد.

ومــن رجالها من يستقبله استقبال الفاتح المنقذ، بقلبه وقالبه، معنى ومبنى.

ومن رجالها من يُلبسه الزِّي العربي كيفما كان لاعتبارات شتى، دون أيِّ مس لمفهومه.

ومــن رجالها -وهم القلة النادرة- من يقفونه في حدود الأمة الحضارية للسؤال، والتثبت من الهوية، وحسن النية، ودرجة النفع، وقد يتعقبونه في مختلف المجالات والتخصصات التي قد يكون عشش فــيها، أو باض وفرخ بغير حق. فإن سُوِّيتْ وضعيته -كما يقولون- فذاك. وإلا طُهِّر فكر الأمة منه فإنه رجس.

2 – منهاج استقبال المصطلح الوافد

لكـــن بأي منهاج يتم الاستقبال؟ بأي منهاج يُقبل ما يُقبل، ويُرفض ما يُرفض؟ بأي منهاج يتم التعريب والترجمة اللفظية، وبأي منهاج يتم التعريب والترجمة المفهومية -إن صح التعبير؟-.

هـــل يكفـــي في "**اللفظية**" أن نكتب اللفظ الأعجمي بحروف عربـــية عـــند التعريب، أو نجتهد في "**العثور**" على لفظ عربي، مقابل للأعجمي بصورة ما، عند الترجمة؟

وهـــل يكفـــي في "**المفهومية**" أن نعرض المفهوم الوافد على "**خبير**" -بحسب الوقت-، أو "**خبراء**" في المفاهيم الإسلامية حسب التخصصات العلمية، "**فنؤسلم المفهوم**" بناء على خطة هدم وبناء، انطلاقا مما "**عثرنا عليه**" لدى السلف أو الخلف، وكأنهم مؤلِّف واحد أو مؤلِّف واحد، دون استقراء؟

3 – الخطة العلمية المنهجية اللازمة

إن الاهـــتمام بالمفاهـــيم المكونة للذات ينبغي، بل يجب، أن يكـــون عـــلى رأس الأولويـــات. ولا قيمة لاهتمام في ميزان الغد الحضاري المنتظر، ما لم يؤسس على العلمية أولا ثم على المنهجية ثانيا ثم على التكاملية شرطاً في السير الراشد، ثالثا.

إن المصطلح الوافد -السائد أو غير السائد- **لا** يواجَه -ولا ينبغي أن يواجــه- بمــنهج "**العثور**". إنه لابد من خطة علمية شاملة حاسمة، لمواجهة ما أسماه بعضهم بـــ"**الطوفان المفهومي**"، خطة تقوم:

أولا على إحصاء ممتلكات الذات، ثم تقوم:

ثانـيا على استيعاب ما لدى الآخر من علم بعلم، في مختلف التخصصات. ثم تقوم:

ثالـثا عــلى الاقــتراض الحضاري بعلم، من خارج الذات، حسب حاجات الذات.

وذلك يعني فيما يعني صرف الجهد في:

مجال النص التراثي أولا؛ لأنــه مَجْــلى الــذات وخزّان الممتلكات.

ثم مجال لغة النص ثانيا، ولاسيما الاصطلاحية؛ لأنها المدخل الوحيد للتمكن من الفهم السليم للمفاهيم، الذي عليه ينبني التقويم السليم فالاقتراض الحضاري السليم.

ثم مجال منهج دراسة النص مقاما ومقالا ثالثا؛ لأنه الهادي إلى استنباط الهدى اللازم للحضور والشهود الحضاري، مما لا حاجة إلى اقتراض الأمة له من خارج الذات.

ثم مجال الوافد من خارج الذات رابعا واستيعابه عند أهله، بالتخصص فيه، بلغات أهله، ثم بتتبع آثاره فينا بالدرس العلمي لا بالخَرْص؛ لأن ذلك الذي يمنعنا من أن نَظلم أو نُظلم، ويؤهلنا للشهادة على الناس بحق.

4- ثمار متوقعة

إن ذلك الجهد إذا أحسن صرفه "**وفق خطة علمية منهجية متكاملة**" كفيل أن يثمر في نابتة الأمة اليوم ثماراً ستكون في غاية النضج، ثماراً تخرجها من الحيرة والاضطراب المنهجي إلى الاهتداء للتي هي أقوم، ومن الكلام عن العلم إلى الكلام بعلم، ومن السير الفرداني فرديا كان أو مؤسسيا، إلى السير الجماعي المنسق المتكامل، ومن المواجهة الانفعالية الآنية التي لا ينقصها حسن الظن، إلى التوجهات الاستراتيجية الشاملة التي لا يشوبها -وإن بعدت الشقة- سوء الظن.

وعـــلى الناشـــئة من الباحثين بعد الله تعالى المعوَّل: أن يؤثروا الآجلـــة عـــلى العاجلـــة، ويسلكوا الطريق على وعورته صابرين محتسبين.

5 - خطوات منتظرة

وإذاك يمكنهم:

"**أن يفهموا**" المصطلح اللازم لفهم الذات وتقويم الذات،

"**ويؤسلموا**" المصـــطلح الضـــروري لشهادة الذات على غير الذات،

"**وينشئوا**" المصـــطلح المسَمِّي للمفاهيم التي أنتجتها الذات في تطويرها لنفسها وتفاعلها مع غير الذات.

"**ويوظفوا**" المصطلح المُنْشأ والموفد معاً في خطاب الذات وغير الذات.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الفصل الثاني

نظرات في

منهج الدراسة المصطلحية

ومدى اهتمام إمام الحرمين به في كتابه "الكافية"

1 – مقدمة في أهمية الدراسة المصطلحية

الدراســة المصــطلحية ضرب من الدرس العلمي لمصطلحات مخــتلف العلــوم، وفق منهج خاص، بهدف تبيّن وبيان المفاهيم التي عــبرت أو تعــبر عــنها تلك المصطلحات، في كل علم، في الواقع والتاريخ معا.

وتكمن أهميتها في أمور أهمها:

1.1- **موضوعها الذي هو المصطلحات**؛ وإنما تتبلور مفاهيم العلــوم عند ولادتها في مصطلحات، وتعبر عن نضجها حين تنضج بمصطلحات، وتبلغ أشدها حين تبلغه بأنساق من المصطلحات.

ولا ســـبيل إلى استيعاب أي علم دون فهم المصطلحات، ولا ســـبيل إلى تحليل وتعليل ظواهر أي علم دون فقه المصطلحات، ولا ســـبيل إلى تجديـــد أي عـــلم دون تجديـــد المصطلحات أو مفاهيم المصطلحات.

إذ في المصـــطلحات البســـيطة الصـــغيرة تسكن صغار العلم وجزئـــياته، وفي المصـــطلحات المركـــبة الكبيرة تُخْتَزَن كبار العلم وكلياته، وفي الأنساق المصطلحية العامة تتمثل أشجار مفاهيم العلوم وأشكال بنائها، ومن تلك الأنساق المتضمنة لمعاجم العلوم وأجهزتها

المصـــطلحية يمكن استخلاص رؤيتها. ولله در أهل الحديث، إذ سموا علمهم صادقين "علم المصطلح" أو "مصطلح الحديث".

2.1- هدفها الذي هو تبين وبيان مفاهيم المصطلحات:
وإنمـــا "مدار الأمر على البيان والتبيّن"[1]: تبيّن المراد بدقة من ألفاظ أي علم؛ في واقعه، وعبر تاريخه، ولدى ممثليه؛ أفرادا وطوائف. وبيان المراد منها بدقة كذلك للناس، في الواقع والتاريخ معا، ولدى الأفراد والطوائف الممثلة جميعها.

وبما أن المصطلحات من العلم في الموقع الذي تقدم، فإن التبين والبيان لمفاهيمها يمكن العالم والمتعلم معا من ناصية العلم؛ ذلك بأنه يعـــبد للمتعلم الراغب الطريق للفهم العميق والتاريخ الدقيق للعلم، ويقـــف العالم الراسخ على عتبة استشراف مستقبل العلم، في ضوء الحاجـــة العامـــة للأمة، والحاجة الخاصة للعلم. وإنما يستشرف من شرُف وأشرف، ولا شرَف ولا إشراف بغير التمكن من ناصية العلم.

3.1- منهجها الذي هو "منهج الدراسة المصطلحية" للمصطلحات: وهذا الذي يكمن فيه **"سر الصناعة"** كما يقال، وهذا الـــذي يمكن اعتباره **مفتاح المفاتيح**، مادامت المصطلحات بالنسبة

1- البيان والتبين لأبي عثمان الجاحظ: 11/1، تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر- الطبعة الثانية القاهرة 1960 - 1961.

إلى العلــوم هــي "**المفاتيح**"؛ فهو الذي به يتم الكشف عن الواقع الــدلالي لمصــطلح ما في متن ما، ووصفه، وهو الذي به يتم رصد الــتطور الدلالي لمصطلح ما، وتاريخه، وهو الذي به – أثناء ذلك – يــتم التــبين والبــيان للمفاهيم؛ إذ بدراسة النصوص التي ورد بها مصطلح ما، دراسة معينة يحصل التبين، وبعرض نتائج تلك الدراسة على نمط معين يحصل البيان، وبهما معاً –متلازمين متكاملين– يتحقق الهدف المتوخى من الدراسة المصطلحية.

فهــو "منهج قائم بذاته في الدرس؛ يعتمد "**العلمية**" بشروطها في الوســائل، مــن **الاستيعاب إلى التحليل فالتعليل فالتركيب**. ويعــتمد "**التكاملية**" حسب أولوياتها في المراحل من **الوصفية إلى التاريخية فالموازنة فالمقارنة**، ويمكــن تطبيقه بحسب الظاهر على كل مصطلحات العلوم في كل التخصصات"[2]

4.1- إشكالاتها التي تثيرها في عدد من المجالات: وأهمها:

1.4.1ـ الإشكال الأول يتجلى في معضلة إعداد النص؛ ذلك بأن الدراسة المصطلحية تقوم على نصوص، و"قاصمة الظهر بالنسبة

2– مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبين للجاحظ للشاهد البوشيخي، ص: 2 – دار القلم للنشر والتوزيع – الكويت، ط: 1995/2.

إلى المصطلحي هي انعدام الإعداد العلمي للنصوص"[3] فما العمل للتغلب على معضلة النص". "إن الحسم في قضية النصوص يتطلب فيما يتطلب:

- إنجاز فهرس شامل كامل للمخطوطات العربية في العالم؛ استلزم ذلك ما استلزم، وكلف ما كلف.

- تصوير كل ما بذلك الفهرس من أصوله، ثم تخزينه بأحدث الوسائل، فوضعه -مصنفا كما هو بالفهرس- رهن إشارة الباحثين في كل بلد، في مراكز خاصة مجهزة بكل اللوازم الإعلامية من حواسيب ومطاريف وغيرها، لتيسير الانتفاع به، وتفادي التكرار.

- نشر ما لم ينشر منه نشرا علميا، وفق قانون خاص، يمنع الباحث -أي باحث- من الاشتغال بتحقيق ما حقق أو يحقق.

- إعطاء الأولوية في مؤسسات البحث كلها من جامعات وغيرها لتحقيق النصوص ونشرها.

وبذلك يمكن أن تخرج النصوص إخراجا علميا، لتوثق توثيقا علميا، لتدرس دراسات علمية.

3- مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين قضايا ونماذج للشاهد البوشيخي، ص: 15، نشر دار القلم بباريس، ط: 1993/1 - مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء- المغرب.

ويقولون متى هو؟ قل عسى أن يكون قريبا"[4].

2.4.1 – الإشكال الثاني يتجلى في معضلة قراءة النص

"ذلك بأن أمتنا، وهي تحاول أن تصحو من رقدتها التاريخية منذ قرنين، قرئ تراثها قراءتين:

قراءة كان لغرب "الغرب" فيها ومن لف لفه من أبناء جلدتنا قصب السبق.

وقراءة كان لشرق "الغرب" فيها ومن لف لفه منّا حظ الرائد القائد.

وكلتاهما تمت بغير أعيننا ووحينا، وفي غيبة الحظ الأوفى والأهم من تراثنا"[5].

فوجب ضرورة أن نقرأ أنفسنا بأنفسنا ـــ وهي "القراءة الثالثة للتراث، أي القراءة الصحيحة للذات"[6] وذلك بإعطاء "قضية المصطلحات في مختلف التخصصات ما تستحقه من عناية وبحث"؛

4- المصدر السابق، ص: 43.

5- نصوص المصطلح النقدي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين للشاهد البوشيخي، ص: 5. نشر دار القلب بباريس، ط: 1993/1- مطبعة دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء- المغرب.

6- مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبين، ص: 2.

لأنها "الخطوة الأولى للفهم السليم الذي عليه ينبني التقويم السليم... فالإقلاع السليم"[7].

3.4.1 – الإشكال الثالث يتجلى في معضلة المنهج و"مشكلة المنهج هي مشكلة أمتنا الأولى، ولن يتم إقلاعنا العلمي ولا الحضاري إلا بعد الاهتداء في المنهج للتي هي أقوم...

والناظر في أحوال الأمة عامة، والحال العلمية منها خاصة، يلحظ بيسر أن مسألة المنهج لما تعط حظها من العناية والرعاية، وأن كثيرا من الأموال والأوقات والطاقات تضيع بسبب فساد المنهج. وإذا جاز الترخص في شيء، فإن البحث العلمي لا ينبغي أن يكون من ذلك بحال؛ لأنه بمثابة القلب في جسد الأمة؛ إذا صلح صلح الجسد كله، وإذا فسد فسد الجسد كله[8].

ومن أبرز وجوهها على المستوى النظري، انعدام سلم الأولويات العام الذي يتحكم في سياسات الجامعات والمراكز العلمية والمؤسسات، فينتج عن ذلك تقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقه التقديم، ويكون التيه في مجالٍ الأصل فيه أن يُخرج من التيه!

7– المصدر السابق، ص: 12.

8– نـدوة المصطلح النقدي وعلاقته بمختلف العلوم، ص: 20، عدد خاص رقم 4 من مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية – ظهر المهراز، فاس. 1419 هـ 1998م.

ومن أبرز وجوهها على المستوى العملي، انعدام التنسيق العام بين المهتمين بالبحث العلمي: أفرادا ومجموعات، مجامع وجامعات... فتقع الحوافر على الحوافر، وتتضارب جهود الأوائل والأواخر، وتبدأ سلاسل من التخبط لا أول لها ولا آخر!

5.1 - ضرورتها الحضارية بالنسبة إلى الذات:

"لأنها تتعلق ماضيا بفهم الذات وحاضرا بخطاب الذات، ومستقبلا ببناء الذات"[9] ولن تستطيع الأمة "العودة شاهدة على الناس، كما هو مقتضى التكليف، ولا الشهود الحضاري المنتظر، إلا بعد الاستيعاب التام لما كان وما هو كائن، وتحليله وتعليله، ثم التركيب الصحيح لما ينبغي أن يكون، انطلاقا مما كان... والدراسة المصطلحية مفتاح كل ذلك"[10].

9- المصدر السابق، ص: 12.

10- دليل معهد الدراسات المصطلحية، ص: 4، ط: 1993/1-فاس، المغرب.

2 – معالم "منهج الدراسة المصطلحية"

للمنهج في الدراسة المصطلحية مفهومان: عام وخاص.

1.2 - المنهج بالمفهوم العام:

فالمنهج بالمفهوم العام، هو طريقة البحث المهيمنة المؤطرة لـلمجهود البحـثي المصـطلحي كله، القائمة على رؤية معينة في التحليل والتعليل والهدف. وهذا الذي يوصف بالوصفي أو التاريخي أو ما أشبه، تميزا له عن غيره.

2.2 – المنهج بالمفهوم الخاص:

والمنهج بالمفهوم الخاص، هو طريقة البحث المفصلة المطبقة عـلى كـل مصطلح من المصطلحات المدروسة، في إطار منهج من مناهج الدراسة المصطلحية بالمفهوم العام. وهذا الذي يمكن تلخيص معالمه الكبرى بإيجاز شديد منذ الشروع فيه حتى الفراغ منه في خمسة أركان:

1.2.2 - الإحصاء: ويقصـد به الاستقراء التام لكل النصوص التي ورد بها المصطلح المدروس، وما يتصل به، لفظا ومفهوما وقضية، في المتن المدروس، وذلك يعني:

2.2.1.1.- إحصاء لفظ المصطلح إحصاء تاما، حيثما ورد، وكيفما ورد، وبأي معنى ورد، في المتن المدروس، ما دام قدر من الاصطلاحية -داخـــل مجالـــه العلمي الخاص- ملحوظا فيه؛ فالمصطلح مفردا أو مجموعا، معرفا أو منكرا، اسما أو فعلا، مضموما إلى غيره أو مضموما إليه غيره، كل ذلك ضروري المراعاة عند الإحصاء.

2.2.1.2- إحصاء الألفاظ الاصطلاحية المشتقة من جذره اللغوي والمفهومي إحصاء تاما كذلك، على التفصيل نفسه.

2.2.1.3- إحصاء التراكيب التي ورد بها مفهوم المصطلح أو بعضه دون لفظه، إحصاء تاما كذلك.

2.2.1.4- إحصاء القضايا العلمية المندرجة تحت مفهومه، وإن لم يرد بها لفظه.

فـــإذا استخلصت النصوص، وصنفت حسب حاجة الدراسة، التصنيف الأولي، أمكن الانتقال إلى الركن الثاني:

2.2.2 – الدراسة المعجمية :

ويقصـــد بهـــا دراســـة معـــنى المصـــطلح في المعاجم اللغوية فالاصـــطلاحية دراسة تبتدئ من أقدمها مسجلة أهم ما فيه، وتنتهي بأحدثها مسجلة أهم ما أضاف، دراسة تضع نصب عينيها علام مدار

المادة اللغوية للمصطلح، ومن أي المعاني اللغوية أخذ المصطلح، وبأي الشـــروح شرح المصطلح. وذلك لتمهيد الطريق إلى فقه المصطلح وتذوقه، وليسهل تصحيح الأخطاء التي قد يكون جلبها الإحصاء.

3.2.2 – الدراسة النصية :

ويقصـــد بها دراسة المصطلح وما يتصل به، في جميع النصوص التي أحصيت قبل، بهدف تعريفه، واستخلاص كل ما يسهم في تجلية مفهومه؛ من صفات وعلاقات، وضمائم، وغير ذلك.

وهذا الركن هو عمود منهج الدراسة المصطلحية: ما قبله يمهد له، وما بعده يستمد منه؛ إذا أحسن فيه بوركت النتائج وزكت الـثمار، وإذا أســيء فيه لم تفض الدراسة إلى شيء يذكر. ومدار الإحســان فــيه على الفهم السليم العميق للمصطلح في كل نص، والاســتنباط الصــحيح الدقــيق لكل ما يمكن استنباطه مما يتعلق بالمصطلح في كل نص. فالنصوص هاهنا هي المادة الخام التي يجب أن "تعــالج" داخل مختبر التحليلات بكل الأدوات والإمكانات، لتقطر منها المعلومات المصطلحية تقطيرا، وتستخرج استخراجا؛ فمعطيات الإحصــاء، ومعطــيات المعــاجم، ومعطيات تحليل الخطاب المقالية والمقامــية معــا، ومعطــيات المعــارف داخل التخصص وخارجه، ومعطــيات المــنهج الخاص والعام، النظري والعملي... كل أولائك

ضـــروري المراعاة عند التفهم، وكل ذلك مما به يتمكن من المفهوم وما يجلي المفهوم.

4.2.2 – الدراسة المفهومية:

ويقصد بها دراسة النتائج التي فهمت واستخلصت من نصوص المصـــطلح ومـــا يتصل به، وتصنيفها تصنيفا مفهوميا يجلي خلاصة التصور المستفاد لمفهوم المصطلح المدروس في المتن المدروس؛

من تعريف له يحدده بتضمنه كل العناصر والسمات الدلالية المكونة للمفهوم.

وصفات له تخصه كالتصـــنيف في الجهاز، والموقع في النسق، والضيق أو الاتساع في المحتوى، والقوة أو الضعف في الاصطلاحية، والنعوت أو العيوب التي ينعت بها أو يعاب.

وعلاقات له تربطه بغيره كالمـــرادفات والأضداد وما إليها، والأصول والفروع وما إليها...

وضمائم إليه تكثر نسله وتحـــدد توجهـــات نموه الداخلي، كضمائم الإضافات والأوصاف...

ومشتقات حوله من مادته تحمي ظهره، وتبين امتدادات نموه الخارجي.

وقضايا ترتبط به أو يرتبط بها "مما لا يمكن التمكن منه إلا بعد التمكن منها؛ كالأسباب والنتائج والمصادر والمظاهر، والشروط والموانع، والمجالات والمراتب، والأنواع والوظائف، والتأثر والتأثير... وغير ذلك مما قد يستلزمه تفهم مفهوم، ولا يستلزمه تفهم آخر"[11].

وهذه الشجرة المفهومية الوارفة الظلال، الزكية الغلال في أغلب الأحوال... هي التي يجب أن تُجَلّى بعرضها في الركن الخامس على أحسن حال.

5.2.2 - العرض المصطلحي :

ويقصد به الكيفية التي ينبغي أن تعرض وتحرر عليها خلاصة الدراسة المصطلحية للمصطلح ونتائجها. وهو الركن الوحيد الذي يرى بعينه لا بأثره. وجماع القول فيه حسب ما انتهت إليه التجربة أن يكون متضمنا للعناصر الكبرى التالية على الترتيب:

1.5.2.2 – التعريف :

ويتضمن :

11- نحو منهج لدراسة مفاهيم ألفاظ القرآن الكريم للشاهد البوشيخي (مرقون)، ص: 6. عرض ألقي في ندوة القرآن المجيد وخطابه العالمي التي نظمتها كلية الآداب بأكادير، بتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن أيام 13 – 1418/1/19 موافق 21 – 1997/5/26.

– **المعنى اللغوي**، ولاسيما الذي يترجح أن منه أخذ المعنى الاصطلاحي.

– **المعنى الاصطلاحي العام** في الاختصاص، ولا سيما الأقرب إلى مفهوم المصطلح المدروس.

– **مفهوم المصطلح المدروس** معبرا عنه بأدق لفظ، وأوضح لفظ، وأجمع لفظ، ما أمكن.

وشرطه المطابقة للمصطلح. وضابطه أنه لو وضعت عبارة التعريف مكان المصطلح المعرَّف في الكلام لانسجم الكلام. وإنما ينضبط ذلك إذا راعى الدارس في تعريف المفهوم كل العناصر والسمات الدلالية المكونة للمفهوم، المستفادة من جميع نصوص المصطلح وما يتعلق به في المتن المدروس؛ فلا تبقى خاصة دون إظهار، ولا ميزة دون اعتبار.

وللتأكد من صحة التعريف وزيادة بيانه، يحلل بالتفصيل المناسب إلى كل عناصره. ومع كل مقال مثال، وإنما يتضح المقال بالمثال.

فإذا تم التعريف، وهو اللب والنواة بدأ الحديث عن الصفات وهي اللحمة والكسوة.

2.5.2.2 – الصفات :

وتتضمن :

– **الصفات المصنّفة:** وهي الخصائص التي تحدد طبيعة وجود المصطلح في الجهاز المصطلحي موضوع الدراسة، كالوظيفة التي يؤديها والموقع الذي يحتله وغير ذلك.

– **الصفات المبينة :** وهي الخصائص التي تحدد درجة الاتساع أو الضيق في محتوى المصطلح، ومدى القوة أو الضعف في اصطلاحية المصطلح وغير ذلك.

– **الصفات الحاكمة:** وهي الصفات التي تفيد حكما على المصطلح، كالنعوت أو العيوب التي ينعت بها أو يعاب وغير ذلك.

فإذا تمت الصفات الخاصة بالذات، بدأ الحديث عن العلاقات بغير الذات، مما يأتلف مع المصطلح ضربا من الائتلاف، أو يختلف معه ضربا من الاختلاف.

3.5.2.2 – العلاقات :

وتتضمن كل علاقة للمصطلح المدروس، بغيره من المصطلحات، ولاسيما العلاقات الثلاث:

– **علاقات الائتلاف؛** كالترادف والتعاطف وغيرها.

– **علاقات الاختلاف**؛ كالتضاد والتخالف وغيرها

– **علاقات التداخل والتكامل**؛ كـــالعموم والخصوص، والأصل والفرع وغيرها.

فإذا ضبطت العلاقات الواصلة للمصطلح بسواه، والفاصلة له عـــن ســـواه، أمكن الانتقال إلى ما ضم إلى المصطلح، أو ضم إليه المصطلح؛ مما يكثر نسله المصطلحي، ويحدد توجهات نموه الداخلي.

4.5.2.2 – الضمائم :

وتتضـــمن كـــل مركب مصطلحي (ضميمة) مكوَّن من لفظ المصطلح المدروس، مضموما إلى غيره، أو مضموما إليه غيره، لتفيد الضميمة المركب في النهاية مفهوما جديدا خاصا مقيدا ضمن المفهوم العـــام المطلـــق، للمصطلح المدروس. فكأن المصطلح بضمائمه ينمو ويتشعب مفهوميا من داخله. وأبرز أشكال الضمائم:

– **ضمائم الإضافة**؛ ســـواء أضـــيف المصطلح إلى غيره، أو أضيف غيره إليه.

– **ضمائم الوصف**؛ وقـــد يكـــون فيها المصطلح واصفا أو موصوفا.

فإذا انتهت الضمائم أمكن الانتقال إلى المشتقات.

5.5.2.2 – المشتقات:

وتتضمن كل لفظ اصطلاحي ينتمي لغويا ومفهوميا إلى الجذر الـــذي ينتمي إليه المصطلح المدروس؛ كالمجتهد مع الاجتهاد، والبليغ مـــع البلاغة ولا يدخل فيها المنتمي لغويا فقط؛ كالإنفاق مع النفاق، ولا المنـــتمي مفهومـــيا فقـــط كالقصـــيدة مع الشعر. إذ محل هذا العلاقات.

والمصـــطلح بمشتقاته من حوله، كأنما ينمو ويمتد مفهوميا من خارجه، وأشكال المشتقات وصورها مشهورة في باب الصرف.

فإذا فرغ من المشتقات بدئ وختم بالقضايا.

6.5.2.2 – القضايا:

وتتضمن كل المسائل المستفادة من نصوص المصطلح المدروس وما يتصل به، المرتبطة بالمصطلح أو المرتبط بها المصطلح؛ مما لا يمكن التمكن من مفهومه حق التمكن، إلا بعد التمكن منها حق التمكن. وهـــي مـــتعذرة الحصـــر لكـــثرة صورها وتنوعها من مصطلح إلى مصـــطلح. وأهميتها لا تكاد تقدر في التصور العام للأبعاد الموضوعية للمفهوم، ولاسيما في بعض العلوم.

ومـــن أصـــنافها –كما تقدم– "**الأسباب والنتائج، والمصادر والمظاهـر، والشروط والموانـع، والمجـالات والمراتـب، والأنـواع والوظائف والتأثر والتأثير...**"[12].

وبالحديث عنها ينتهي الحديث عن الفرض في "العرض"، آخر ركن من الأركان الخمسة التي بني عليها منهج الدراسة المصطلحية.

فمـــاذا بعد هذا، عن اهتمام الإمام أبي المعالي بذلك المنهج في "الكافية"؟

12– المصدر السابق، ص: 6.

3- مدى اهتمام إمام الحرمين في "الكافية" بمعالم منهج الدراسة المصطلحية

ويمكن إجمال ذلك الاهتمام في النظرات التالية:

1.3 - في أهمية الدراسة المصطلحية عنده.

وعليها دليلان: عملي وقولي:

فالعملي -وهـــو الأهـــم-: تقديمـــه لمعجم كاف في "النظر" و"الجـــدل"، يمثل نحو سدس "الكافية في الجدل"، على الكلام الكافي في النظر والجدل؛ بين فيه «حدود ما يحتاج إليه أهل النظر في الفروع من العبارات المختصة بالجدال بين الفقهاء"[13] وهي أكثر من (120) عشـــرين ومائة **عبارة** -بلغته- أي مصطلح. بيَّنها في (87ص) سبع وثمانين صفحة. فكانت بداية صحيحة، ومقدمة نفيسة، وعملا، على صـــغره، جلـــيلا، دل دلالة واضحة على منزلة الدراسة المصطلحية لديه.

13- الكافـــية في الجدل لإمام الحرمين الجويني، ص: 16، تحقيق فوقية حسين محمود. مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة - 1399 هـــ 1979م. نشر مكتبة الكليات الأزهرية.

والقولي قوله -بعد حمد الله "العلي في أسمائه وصفاته، والصلاة عـــلى خير البرية محمد و آله"[14] وذكر طلب سائله أن يجمع "طرفا من الكلام في النظر، لا يستغنى عنه في مناظرة أهل الزمان"[14]:

"اعـــلم أنه لا يتم تحقيق النظر لمن لا يكون مستوفيا لمعاني ما يجـــري مـــن "أهـــل النظر" في معاني **العبارات** (أي الاصطلاحات) وحقائقهـــا على التفصيل والتخصيص معرفة على التحقيق؛ فتكون البداية إذن بذكرها أحق وأصوب"[14].

فجعلـــه اســـتيفاء معاني مصطلحات أهل النظر شرطا في تمام "تحقيق النظر"، وإلحاحه على أن يكون ذلك الاستيفاء لـــ "حقائقها عـــلى التفصيل والتخصيص"، لا على الإجمال والتعميم، وتأكيده أن تكـــون تلك المعرفة "معرفة على التحقيق" لا معرفة عادية، واعتباره أن "الـــبداية... بذكرها أحق وأصوب" كل ذلك يجلي قيمة الدراسة المصطلحية عنده، وموقعها من مباحث العلم.

2.3 – في أهمية التعريف (الحد) عنده.

وعليها دليلان أيضا: نظري وتطبيقي.

14- الكافية، ص: 1.

فالنظري تخصيصه لمفهوم الحد نفسه (أي التعريف) بابا ذا فصول في نحو (16ص) ست عشرة صفحة، هو الباب الأول، والباب المدخل، والباب الأساس، لكل ما تلاه من حدود. يقول في أوله: "**فأول ما يجب البداية به بيان الحد ومعناه**، لتتحقق خواص حقائق **العبارات** (أي الاصطلاحات) وحدودها"[15] ويقول في آخره: "هذا الكلام في معنى **الحد** وما يتعلق به من فصول بابه على الاختصار"[16] فعلى حسب مفهوم الحد إذن يكون التحديد وتكون الحدود.

وخلاصة نظرته إلى الحد ونظريته فيه :

1- أن الحد (أي التعريف) المختار للحد هو "اختصاص المحدود بوصف يخلص له"[17] وذلك "لأن الحد يرجع به إلى **عين المحدود وصفته الذاتية** في العقليات، وفي كثير من الشرعيات"[1].

2- أنا "**لا نرجع بالحد إلى العبارات** (الألفاظ) على ما ذهبت إليه المعتزلة القدرية؛ لأنهم ما رجعوا في اسم، ولا صفة، ولا حقيقة، إلا **إلى العبارات واللغات**"[17]

15- الكافية، ص: 1.

16- الكافية، ص: 16.

17- الكافية، ص: 2.

3- أن "**الحد للحصر والتمييز**"[18] و"التحقيق والتحديد للتفرقة والتمييز"[19] **فوظيفة الحد على ذلك هي ذلك.**

4- أن "**الحصر والامتياز ليس يقع بالعبارات، لكن بمعاني العبارات**، والعبارة تكشف عنها، وتدل عليها وتعرفها... ولهذا قيل إن المعاني سابقة للعبارات والاصطلاحات، لثبوت المعاني وطروء العبارات. فلم يصح لهذا أن يجعل ما لا قوام له دون شيء (يقصد العبارات) حقيقة، ولا يجعل ما له قوام دون شيء (يقصد المعاني) حقيقة. وهذه مسألة عظيمة الخطر"[20].

5- أن "**الحد والحقيقة والمعنى** على عرف علماء الأصول واستعمالهم واحد... وأولاها بالاستعمال عند أهل الأصول لفظ الحد ثم لفظ المعنى"[21]. ويلحق بالثلاثة لفظ **العلة** "لأن المعلول بعلته امتاز عما سواه"[22] فالحد هو "العلة لا غير، فحد كل محدود علته"[23] وبناء على هذه النظرة النظرية حدد ما أورد بعدُ من مصطلحات.

18- الكافية، ص: 4.

19- الكافية، ص: 5.

20- الكافية، ص: 4-5.

21- الكافية، ص: 1.

22- الكافية، ص: 3.

23- الكافية، ص: 6.

والتطبيقي أن جل اهتمامه في دراسة مفاهيم المصطلحات كان بالتعريف، بـدءا من حد الحد إلى آخر حد، حتى إنه كثيرا ما اقتصر في الحديث عن المصطلح على الحد.

واهتمامه به كان من وجوه:

1- وجه اختياره وتحريره ومن عباراته في ذلك:

قوله عن الحد: "**وأصح العبارات** في بيان الحد والحقيقة هو هاهنا: اختصاص المحدود بوصف يخلص له"[24].

قوله عن الجدل: "**والصحيح** أن يقال: إظهار المتنازعين مقتضى نظرهما (هكذا. ولعلها نظريهما) على التدافع والتنافي بالعبارة، أو ما يقوم مقامها من الإشارة والدلالة"[25].

قوله عن النسخ: "**والأصح** في حقيقة النسخ أن تقول: بيان ما أريد باللفظ من تخصيص الأزمان"[26].

2- وجه تنقيحه بعد اختياره. ومن عباراته في ذلك:

24- الكافية، ص: 2.

25- الكافية، ص: 21.

26- الكافية، ص: 54.

قوله عن الواجب بعد تحديده بـ(ما يستحق عقابا بتركه والزيادة فيه): "**وإذا قلت** في الواجب بما في تركه الوعيد، **استغنيت عن ذكر الاستحقاق**"[27].

قوله عن النفل بعد تحديده بـ (كل طاعة زيدت على الفريضة): "**وإن شئت** كل طاعة زيدت على المقدَّر من **العبادات**"[28].

قوله عن العلم بعد تحديده بـ (ما يعلم به المعلوم): "**ولو قلت ما يعلم به كان كافيا**"[29].

3- **وجه تعليل اختياره**: كقوله عن الحد (المختار للحد: "وإنما اخترنا العبارة الأولى لأن الحد..."[30]، وقوله عن حد العلم: "**دليل صحته أنه**..."[31].

4- **وجه ذكر الخلاف فيه**، مع التزييف غالبا لما يخالف، وهذا كثير لديه. **ومن أظهر الأمثلة عليه تعريفاته للمصطلحات التالية:**

27- الكافية، ص: 38.

28- الكافية، ص: 41.

29- الكافية، ص: 25.

30- الكافية، ص: 2.

31- الكافية، ص: 26.

الحـــد(ص2-4) والفقـــه(ص27) والتكلـــيف(ص35) والظـــلم والقبـيح(ص39-40) والظاهـر(ص49) والـتواتر(ص55) والخـبر المسـتفيض(ص55) والأصـل والفـرع(ص60) والعلـة(ص60-61) والنقض والترجيح(ص69).

ويحســـن التمثـــيل له بمثال جامع مختصر، هو قوله عن الجدل "وأمـــا حقيقته -في عرف العلماء بالأصول والفروع- فقد اختلفت عـــباراتهم في حـــده؛ فذهب بعض المتأخرين إلى أن حده: هو دفع الخصم بحجة أو شبهة.

وبـــه قـــال علي بن حمزة وهذا خطأ؛ فإن من ينقطع في مكالمة خصمه كان مناظرا، وإن لم يدفع خصمه بحجة ولا شبهة.

وقـــد تبتدئ الخصم بحجة أو شبهة فيسكت وينقطع من تريد مناظرته؛ فلم يكن الدفع له مناظرة، ولا المدفوع مناظرا للدافع.

ومنهم من قال: حده أنه تحقيق الحق، وتزهيق الباطل.

وهـــذا اعتزاز بعبارة ليس فيها معنى المناظرة؛ لانفراد الواحد بتحقيق الحق، وتزهيق الباطل – وقد لا يحقق الحق بنظره، ولا يزهق الباطل ويسمى مجادلا.

وكذلك المُبْطل الذاهب في جميع نظره عن الحق، يسمى: مجادلا ومناظرا- وإن لم يوجد منه تزهيق الباطل، وتحقيق الحق؟

ومنهم من قال: هو نظر مشترك بين اثنين؟

وهذا باطل؛ لأنهما يشتركان على التعاون والتوافق فيه، وكل واحد على انفراد ينظر فيه:

ومـــنهم مـــن قال: هو طلب الحكم بالفكر مع الخصم. وهذا أيضـــا لا يصـــح؛ لأن كل واحد منهما مع صاحبه يطلب الحق لا بالمناظرة- أو على طريق المعاونة والموافقة/ ولا يكونان مناظرين.

والصحيح أن يقال..."[32].

5- وجه بيان أصله اللغوي ومناسبته له، وتنزيله عليه، وحسن الاستفادة منه. وهـــذا الوجه بارز ولافت للانتباه، وإن لم يصل إلى وجه ذكر الخلاف. ومن أمثلته الجيدة الناطقة بالمراد:

قوله عن الحقيقة (الحد): "معنى الحقيقـــة في اللغة هـــو حق المذكور ومقطعه ومفصله الذي به قوامه وثبوته. ولهذا استعمله أهل المعـــارف بالحقائق في العلل لأن المعلول بعلته امتاز عما سواه، وبها ينفصل وينقطع عما سواه. فقيل لها حقيقة...

32- الكافية، ص: 20-21.

وهذه المقاربة بين الحقيقة التي هي العلة، وبين الحقيقة في اللغة ظاهـــرة؛ لأن العرب أرادت بالحقيقة مقطع الشيء ومفصله. وعند العلماء علة المعلول مقطعه ومفصله؛ لأن بها تقع المقاربة والمفارقة بين ما جمعوا وما فرقوا...

فـــإن قيل: فأي مقاربة بين المعنى الذي هو الحقيقة، وبين معنى الحد في لغة العرب؟

قـــيل: الحد في اللغة قد يطلق بمعنى القطع وبمعنى المنع. فيقال: حـــد الدار لآخر أجزائها، وآخر ما ينتهي إليه من جملة الدار؛ لأنها بآخـــر أجزائها يمنع من دخولها فيما ليس منها. وذلك أيضا مقطعها؛ لأنها بمنتهى أجزائها تنقطع عما سواها"[33].

قولـه عـن الجـدل: "هو مـــن الإحكام في اللغة يقـــال درع مجدول، وحبل فتيل جديل، وزمام جديل: إذا كان مستحكم النسج والفتل، ويقال أيضا قصر مجدّل إذا كان حصينا محكما بناؤه...

فإن قيل وما وجه تنزيل حد العلماء للجدل على معناه في اللغة؟

33- الكافية، ص: 2-3.

قيل : إن قلـــنا إنـــه في اللغة للإحكام فكأن كل واحد من الخصمين... وإن قلنا إنه مأخوذ من الفتل فيكون...

وإن قلنا إنه في اللغة مأخوذ من الضرب بالأرض بالمصارعة... فيكون...

والصحيح أن الرجوع في جميعه إلى الإحكام في اللغة. **فتكون المناظرة منزلة على معنى الإحكام في تبيين مـــا** يصير إليه كل واحـــد من الخصمين، ثم يكون التراع بين الخصمين مرة في الحكم، وأخرى في علة الحكم. والمناظرة بينهما في الأمرين **صحيحة**"[34].

وقوله عن النص: "وأما النص:

فحده في الشريعة: ما ارتفع بظهوره عن الاحتمال.

وهـــذا قريـــب من معناه في اللغة؛ فإن العرب قالت لكل ما ارتفع: إنه نص.

فقالت للمنارة منصة.

ولما ارتفع من مكان العروس: منصة.

ويقال: نص في سيره، إذا أسرع وبالغ في رفع الخطى.

34- الكافية، ص: 20-21.

ويقال: نصت الظبية جيدها، إذا رفعته ومدته"[35].

3.3 - **في مدى اهتمامه بسائر عناصر العرض المصطلحي:** وهي -كما تقدم- الصفات والعلاقات والضمائم والمشتقات والقضايا. واهتمامه بها كلها -إذا قورن بالتعريف- ضعيف؛ فلا واحد منها يغلب الاهتمام به، بله أن يطرد كالتعريف. لكنها حاضرة ظاهرة، والإشارات إليها على تفاوت متكررة. وذلك يدل على أن الإحساس بأهميتها في دراسة المفاهيم قائم، وأنها ربما لو عولجت مفاهيمها بقدر غير "قدر ما يليق بهذا المختصر"[36] كما قال، لكان لها شأن آخر.

ومن أمثلة تلك الإشارات -وهي قليلة- في الصفات:

بيانه المتقدم لوظيفة الحد أنه "للحصر والتمييز"[37].

وقوله عن موقع العلم في "ذكر حقيقة العلم فإنه ثمرة النظر... وكان الواجب في حق الترتيب أن نبدأ بذكر حقيقة العلم فإنه كالأصل... وما عداه كالفرع له، والبداية بذكر الأصل أولى منه

35- الكافية، ص: 48-49.

36- الكافية، ص: 5.

37- الكافية، ص: 4.

بغـــيره. وإنما قدمنا ذكر النظر والجدال لكونه مقصود هذا الكتاب ولقبه"[38].

ومن أمثلة تلك الإشارات – وهي كثيرة– في العلاقات:

– **قولـه عـن الخصـوص والعمـوم** بين المنـــاظـــرة: "وكـــل مناظرة نظر، وإن كان ليس كل نظر مناظرة... ولا فرق بين المناظرة والجدال والمجادلة والجدل، في عرف العلماء بالأصول والفروع، وإن فرق بين الجدل والمناظرة على طريقة اللغة"[39].

– **وقوله عن المقابلـة** بـــين الندب والتـــنـــزيه: "وأمـــا المـــندوب والندب فواحد في عرف الفقهاء... وفي مقابلته التنزيه إلا أنـــه يـــتعلق بـــتركه. فالتنزيه فيما يكون تركه خيرا من فعله. ومنه المكروه الذي لا يحرم فعله... وكل مندوب إلى فعله فهو منزه وتنزيه في تـــركه، كمـــا أن كل منزه فعله مندوب إلى تركه. وهو كالأمر والنهي والواجب والمحظور في أن كل واحد منهما نفس الآخر، وعند قوم معنى الآخر"[40].

38- الكافية، ص: 25.

39- الكافية، ص: 19.

40- الكافية، ص: 40-41.

- **وقوله عن الترادف بين الخطأ، والغلط، والباطل، والفاسد**: "والخطأ هو تخطي المقصود، وهكذا معنى الغلط وهو الباطل والفاسد. والباطل، والفاسد، والغلط اسم لما قبح من الأفعال في الشريعة. وقد يوصف بالخطأ والغلط ما لا يوصف بالقبح، لكن لا يوصف بالبطلان في الشريعة إلا ما قبح من الأفعال في الشريعة"[41].

ومن أمثلتها في الضمائم:

- **دراسته في مصطلح العلم للضمائم التالية**: علم أصول الفقه (ص27) وعلم أصول الدين (ص28) والعلم الواجب (ص28) والعلم الجائز (ص28) والعلم الضروري (ص29) والعلم الكسبي (ص30)...

- **ودراسته في مصطلح الصحة لإضافاته** وإن لم يصرح بها في قوله: "وأما الصحة فهي الوجود في اللغة... وهي في عرف العلماء مختلفة الاستعمال فيقال: ... وتضاف إلى العقود على معنى حصول المقصود بها (أي صحة العقود) وتضاف إلى العبادات فيفاد بها الاعتداد والاحتساب (أي صحة العبادات جملة، أو صحة الصلاة مثلا...إلخ) وتضاف إلى عقود المعاملات فيفاد بها حصول الملك أو معنى الملك (أي صحة البيع أو الشراء مثلا...) وتضاف إلى ما ليس

41- الكافية، ص: **59**، وتنظر أمثلة أخرى في: **26**، **40**، **42**، **46**، **51**، **51**، **53**، **56**، **62**.

بمحال، فيفاد بها كونه مقدور الفعل، وتضاف إلى الحيوان، فيفاد بها زوال العيب"[42].

– **ودراسته لدليل الخطاب ومفهوم الخطاب ولحن الخطاب وفحوى الخطاب**[43] وإن كان بعيدا عن الخطاب.

– **ودراسته للخبر المستفيض**[44] **والخبر المجهول وخبر الواحد**[45] وإن كان بعيدا عن الخبر.

ومن أمثلتها في المشتقات:

– **دراسته في مصطلح الدليل للمشتقات التالية:** الدلالة– الاستدلال ـــ المستدِلّ–المستدَلّ له–المستدَلّ عليه[46].

– **ودراسته في مصطلح العلة لـــ:** المعلول–المعتلّ–المعلَّل له– المعلَّل به[47].

ومن أمثلتها في القضايا، وبعضها نادر:

42– الكافية، ص: 43، ومثله إضافات "الحق" بعده.

43– الكافية، ص: 51.

44– الكافية، ص: 55.

45– الكافية، ص: 56.

46– الكافية، ص: 46–48.

47– الكافية، ص: 60–62.

– حديثه في مصطلح الجدل عن أنواع الجدل في قوله:
"ثم من الجدل ما يكون محمودا مرضيا، ومنه ما يكون مذموما محرما.

فالمذموم منه ما يكون لدفع الحق، أو تحقيق العناد، أو ليلبس الحق بالباطل، أو لما لا يطلب به تعرف ولا تقرب، أو للمماراة وطلب الجاه والتقدم، إلى غير ذلك من الوجوه المنهي عنها....

وأما الجدال المحمود المدعو إليه فهو الذي يحق الحق، ويكشف عن الباطل، ويهدف إلى الرشد، مع من يرجى رجوعه عن الباطل إلى الحق"[48].

– وحديثه في مصطلح العلم عن أقسام العلم (انظر الصفحات: 28،29،30 من الكافية).

هذا الحضور لكل عناصر العرض، وإن كان ليس عاما، ولا مطردا، ولا ملتزما فيه ترتيبٌ ما، لا بين العناصر ولا داخل كل عنصر... فإنه مع ذلك يستحق التنبيه عليه بل التنويه به لمجرد حضوره، ويلتمس لصاحبه في نقصانه العذر لبعد العصر.

48- الكافية، ص: 22-23.

4.3 - في غياب ما يدل على اعتماد ركن الإحصاء والمنهج الرؤية:

ذلك بأن العبارات التي تحدد مجال الدراسة المصطلحية وإطارها في "الكافية" على كثرتها وتنوعها، لا تشعر بشيء من ذلك الاعتماد؛لا لنوع المنهج المحدِّد للإطار العام للدراسة؛ كالوصفي أو التاريخي أو هما معا، ولا لحدود المتن المدروس فيه المصطلح؛ كمؤلَّف بعينه، أو مؤلَّفات بعينها، أو مؤلِّفين بأعيانهم، أو مكان أو زمان بعينه.

وأهم تلك العبارات:

1 – **عبارة: "في عرف العلماء"** وقد ذكرت بالنص نحو عشر مرات في الصفحات التالية من الكافية: (3-4-43-48-54-56-58-59).

ويلحق بها:

-"**في عرف العلماء** بالأصول والفروع" (الكافية 19-20).

- **على عرف الاستعمال بين العلماء** بأصول الدين وأصول الفقه" (الكافية:28).

- "**في عرف علماء الدين**" (الكافية:42).

- "**في اصطلاح العلماء بأصول الدين**"(الكافية:29).

- "**في اصطلاح العلماء**"(الكافية:37)

- "**عند أهل الأصول**" (الكافية:1)

2- **عبارة: "في عرف الفقهاء"** وقد ذكرت بالنص نحو خمس مرات في الصفحات التالية من "الكافية": (**44،45،57،69،70**)

ويلحق بها: "**عند الفقهاء**" (الكافية **41،45**)

3- **عبارة: "في الشريعة"** وقد ذكرت بالنص نحو خمس مرات أيضا في الصفحات التالية من "الكافية": (**44،46،48،49،50**).

ويلحق بها: "**في عرف الشريعة**" (الكافية : **41**).

وهي عبارات -كما هو واضح- لا ترتبط لا بزمان ولا بمكان ولا بإنسان محدد، وإنما ترتبط ارتباطا عاما مجملا باختصاص أصول الدين، وأصول الفقه، والفقه، والشريعة.

وعدم تحديد المتن المدروس، والمنهج الدارس قد يؤثر تأثير بالغا في "**علمية**" الدراسة، ويعرض نتائجها للاهتزاز وإن كان أمثال إمام الحـــرمين- لرسوخ أقدامهم في مجالهم- لا يتطرق الشك إلى أنهم قد بذلوا أقصى الوسع في التقصي والتحري، والتحقيق والتدقيق. ولكنه المـــنهج! إنهـــا كلمة إبراهيم عليه السلام التي جعلها كلمة باقية في عقبه: "قال بلى، ولكن ليطمئن قلبي" سورة البقرة **259**).

ولا يطمئن القلب حتى تضبط الحدود: حدود المتن المدروس وحدود المنهج الدارس، ليتم تحقيق المقصود الذي هو "**بيان الحدود**" (انظر الكافية:16) وإلا تزاحمت الأسئلة في الرأس واتجهت الدراسة إلى أن تعتبر -لولا الثقة بالإمام وأمثال الإمام- من قبيل الخرص لا من قبيل الدرس "**وهذه مسألة عظيمة الخطر**" كما قال رحمه الله تعالى في الصفحة الخامسة من "الكافية".

5.3 – في حضور الترتيب المفهومي:

ويقصد بالترتيب المفهومي للمصطلحات في دراسة من الدراسات، ذلك الترتيب الذي لا يعتد بالشكل والصيغة؛ كالترتيب الهجائي والترتيب الاشتقاقي، وإنما الذي يراعى أساسا العلاقات بين مفاهيم المصطلحات في ترتيب المصطلحات. وهو أنسب ترتيب لمجال المفاهيم.

وحضوره في "الكافية" قائم بنسبة تكاد تكون كافية؛ إذ مدار مصطلحات "النظر" فيها عند النظر على خدمة النظر، والهدف من بيانها هو تلبية "ما يحتاج إليه أهل النظر" (الكافية:16) فوجب ترتيبها بكيفية يقتضيها النظر، وتكون خادمة لأهل النظر:

وذلك الذي جعل **الحد** أولا "لتتحقق خواص حقائق العبارات وحدودها"[49] بعد؛ إذ هو أساس كل حد،

ثم **الجدلَ** ثانيا "لأنه الذي سمي به هذا الكتاب" (الكافية:16).

ثم **العلم** ثالثا: "فإنه كالأصل... وما عداه كالفرع له" (الكافية:25).

ثم **الخطاب** الذي يتبلور فيه العلم رابعا.

ثم **التكليف** الذي ينتج عن الخطاب خامسا.

ثم **البيان** الذي يقتضيه التكليف سادسا.

وضمنه **الاجتهاد** الذي يثير **الاعتراض** سابعا وثامنا.

ثم الختم **بالجدل** الذي يبين **أدب السؤال والجواب** في الاعتراض تاسعا.

وتحت كل مفهومٍ أصلٍ -انطلاقا من مفهوم العلم- ذكرت المفاهيم الفروع ذات الصلة به بوجه ما، فانتظمت الحبات في مجموعات، وانتظمت المجموعات في عنقود؛ بدايته وعموده العلم، وغايته وصورته الجدل.

49- الكافية، ص: 1.

ولـــولا بعض الخلل في قسمة موقع الجدل، وبعض الاضطراب في مواقـــع بعـــض الفـــروع، لكان هذا البناء المنطقي العام في غاية الإحكـــام. وهو أمر لافت للانتباه، مثير للاهتمام، بالجهود المفهومية لهذا الإمام.

4 - كلمة ختام

هـــذا وبعد هذه النظرات غير الوافية ولا الكافية، فيما تثيره الدراســـة المصـــطلحية مـــن شجون بـــ"الكافية"، لا يسع مثلي إلا الاعتذار "للإمام" على هذا المستوى من الجرأة والاقتحام. ولولا حق العـــلم الذي رعاه حق الرعاية، ما كان بين يديه كلام. ولكنه نداء الـــتراث الذي يستغيث من تشويه "القراءات"، ونداء التراث الذي ينـــتظر منهجا شافيا كافيا للتقويم، من أجل أن يبنى به وعليه ما هو آت. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

فاس في 15-12-1419
1999-04-03



الفصل الثالث

مقترحات في منهجية الاستفادة

من كتب التراث في وضع المصطلحات

1 - مقدمات ممهدات

1.1- الوضع وضعان :

1.1.1 - وضع للجديد في الذات، وهـــذا مما لا يكاد اليوم يكون عنه كلام.

2.1.1 - ووضع للجديد على الذات، وهو أيضا وضعان:

1.2.1.1 - وضع آني عاجل؛ يستجيب بما تيسر من الرصيد، لما تيسر من الجديد؛ لا يحصي الممتلكات في كل مناحي التراث، مفتشا عن الخبايا في الزوايا، ولا يتتبع الجديد من المواليد في مختلف العلوم، متقصـــيا "أخـــبار المصـــطلح" في كـــل المراكز والمعاهد، والهيآت والمختبرات...

فيسد بذلك بعض الحاجة لبعض الجديد ببعض الرصيد، ويبقى ضـــغط الحاجـــة ينمو ويشتد، وطوفان الجديد ينداح ويمتد، وحجم الرصيد يضؤل وينفد.

2.2.1.1 - ووضع منهجي شامل؛ يواجـــه كـــل الجديد بكل الرصـــيد، قد أحصى المصطلحات في كل فنون التراث وعدها عدا. وتقصـــى مـــا يجدّ من مصطلحات في كل مراكز البحث فردا فردا.

فلبى بذلك كل الحاجة لكل الجديد بكل الرصيد، واستعد -بحكم تراكم الخبرة- لاستيعاب أي مزيد.

2.1 - المصطلح مصطلحان :

1.2.1 - مصطلح تنتجه الذات، وهذا الغائب الذي يجب أن يحضر، والمنسي الذي يجب أن يذكر، ولا يكاد اليوم يكون عنه كلام أيضا.

2.2.1 - ومصطلح يفد على الذات أو تستورده الذات حسب حاجتها، وهو أيضا مصطلحان:

1.2.2.1 - مصطلح ينتمي إلى صنف العلوم المادية مسميا مفهوما فيها، جامدة كانت أم سائلة أم غازية، وهذا الشأن فيه أنه قد يكفي فيه "التعريب والترجمة اللفظية".

2.2.2.1 - ومصطلح ينتمي إلى صنف العلوم الإنسانية وهذا الشأن فيه أنه لا يكفي فيه «أن نكتب اللفظ الأعجمي بحروف عربية عند التعريب، أو نجتهد في "العثور" على لفظ عربي، مقابل للأعجمي بصورة ما، عند الترجمة» (أخبار المصطلح، العدد 2). بل يجب أن تقفه الجمارك عند الاستقبال «في حدود الأمة الحضارية للسؤال، والتثبت من حسن النية ودرجة النفع» والملاءمة للهوية.

«إن المصطلح الوافد -السائد وغير السائد- لا يواجه -ولا ينبغي أن يواجه- بمنهج "العثور" إنه لابد من خطة علمية شاملة حاسمة، لمواجهة ما أسماه بعضهم بـ "الطوفان المفهومي". خطة تقوم:

أولا: على إحصاء ممتلكات الذات، ثم تقوم:

ثانيا على استيعاب ما لدى الآخر من علم بعلم، في مختلف التخصصات. ثم تقوم: ثالثا على الاقتراض الحضاري بعلم، من خارج الذات، حسب حاجات الذات» (أخبار المصطلح، العدد 2).

ذلك بأن المصطلح الوافد في العلوم المادية برئ حتى تثبت إدانته، والمصطلح الوافد في العلوم الإنسانية ظنين حتى تثبت براءته.

3.1-التراث تراثان :

1.3.1 - تراث معد علميا -وقليل ما هو- فهو موثق محقق مكشف، وهذا نحمد الله عز وجل أن منَّ به علينا، ونسأله المزيد.

2.3.1 - وتراث غير معد، وهو أيضا تراثان:

1.2.3.1 - تراث مطبوع، وهو حسب تقديرات عدد من الخبراء في التراث أقل الموجود، وكله -أو يكاد-، محتاج إلى تكشيف، وأغلبه -وإن كتب أنه محقق- يحتاج إلى تحقيق، وقليله الذي ينقصه -علاوة على ما تقدم- التوثيق.

2.2.3.1 - وتراث مخطوط، وهـــو حسب تقديرات الخبراء - أكثر الموجود، وكله محتاج إلى طبع ونشر، ومراكز وجوده في العالم غير محصورة، والمعلوم منها عدد منه غير مفهرس المحتوى، والمفهرس منها عدد منه غير دقيق المعلومات.

ولذلـــك يمكـــن أن يجعل على رأس المستعجلات، للإفادة من الـــتراث في وضـــع المصطلحات، إعدادُ غير المعد علميا مِنْ كتب التراث.

2 - ضرورة الإعداد العلمي الشامل للنص التراثي أولا

ذلـــك بأن «قاصمة الظهر بالنسبة إلى المصطلحي، هي انعدام الإعـــداد العلمي للنصوص» (مصطلحات النقد العربي، ص: 15) مما يضطره «اضطرارا إلى إعادة التوثيق والتحقيق في أغلب الأحيان لمادة بحـــثه -ولاســـيما شـــواهده. إن رغب في الصحة والسلامة العلمية للنتائج، وإلا كان البناء كله على شفا جرف هار [(البحث العلمي في الـــتراث ومعضلة النص) ندوة "تحقيق التراث المغربي الأندلسي: حصـــيلة وآفـــاق" أيام 9 - 95/11/11] هذا فضلا عن أن التراث خزان الممتلكات، ومستودع جميع ما نملك من مصطلحات.

ولإعداده إعداداً علميا شاملا تقترح المنهجية التالية:

1- **الفهرسة**: وتتطلب إنجاز:

معجمٍ مفهرس للمطبوع من المخطوطات العربية في العالم، حاصر لما طبع، قابل سنويا لإلحاق ما يطبع. ويعين عليه أكبرَ العون -لو يكون- الدليلُ السنوي للمطبوعات العربية في العالم.

ثم معجمٍ مفهرس لمراكز المخطوطات العربية في العالم: العامة منها والخاصة (خزائن، ومساجد، وكنائس، ومتاحف، وزوايا... وغير ذلك).

ثم معجم مفهرس للمخطوطات العربية المحفوظة بتلك المراكز.

2- **التصوير**: ويتطلب تصوير كل ما بالمعجم المفهرس للمخطوطات العربية في العالم من أصوله، دون انتقاء أو استثناء.

3- **التخزين**: ويتطلب حفظ ما صور وتخزينَه بأحدث الوسائل في "مركز جامع لصور المخطوطات العربية في العالم"، على أن يكون الانتفاع به ميسراً حاسوبيا لأي مؤسسة بحث على وجه الأرض.

4- **التصنيف**: ويتطلب تصنيف ما خزن من متخصصين، وحسب حاجات التخصصات، زمانا ومكانا وإنسانا وموضوعا...

5- **التوثيق**: ويتطلب إثبات صحة نسبة ما صنف إلى صاحبه، ضبطا للعلاقات "المختلفة بالقائل والسامع، والعصر والمصر... إلى غير ذلك مما يمكن أن يستفاد من صحة النسبة، وتضبطَه صحة النسبة؛ فيصحَّ التصور للأمور زمانا ومكانا وإنسانا، تاريخا وواقعا» (البحث العلمي في التراث ومعضلة النص: 4).

6- **التحقيق**: ويتطلب إثبات صحة متن ما وثق، كما صدر عن صاحبه، طبقا لقواعدَ وآداب معينة، وذلك لضبط الأحكام، والاستفادة من النصوص «انطلاقا من حدود عبارتها؛ ليلا يُقَوَّل قائل ما لم يقل، فيقوَّلَ بتقويله عصر، أو مصر، أو اتجاه، أو غير ذلك، وليلا يبنيَ بانٍ بناءه على ما لم يصح، بسبب تصحيف، أو تحريف، أو بتر، أو غيرٍ ذلك، فيُفسدَ التاريخ والواقع معا» (البحث العلمي في التراث ومعضلة النص: 4).

7- **التكشيف**: ويتطلب إعداد كشافات لمحتويات ما حقق؛ أسماء، ونقولا، وموضوعات، ومصطلحات «ولاسيما المصادر الأمهات التي تشبه في خصوبتها، وسعتها، وكثرة عطائها الغابات، فكم من بقايا كتب قيمة، لعلماءَ أفذاذ، يمكن استخراجها من بطون تلك الأمهات، ولا يكشف عنها إلا التكشيف، وكم من علوم ومعارف، وشواهدَ نادرة لعلوم ومعارف، توجد مطوية في أحشائها، لا سبيل إلى تذليل عَقَبة العلم بها إلا بالتكشيف. وحتى الآن لم

يُكشَّف من منشور التراث إلا بعضُ جوانبَ من بعض الأمهات» (البحث العلمي في التراث ومعضلة النص: 2).

8- **النشر**: ويتطلب طبع ما وثّق وحقّق وكشّف، طبعا لا يُفسِد ما أُعدَّ، ثم توزيعَه توزيعا واسعا، يعين أكبرَ العون على ما قُصد «فكم من نصوص حققت ولم تجد طابعا، وكم من محققات طبعت ولم تجد موزعا، وكم من مطبوعات وزعت ولم تكد تجاوز أو يجاوز العلم بطبعها البلد الذي طبعت فيه...» (البحث العلمي في التراث ومعضلة النص: 3).

بذلك يتم الإعدادُ العلمي الشامل للنص التراثي، ليبدأ، انطلاقا منه، الإعدادُ العلمي الشامل للمصطلح التراثي.

3 - ضرورة الإعداد العلمي الشامل للمصطلح التراثي ثانيا

ذلك بأن ما أقرته ندوة الرباط سنة **1981** بشأن مصطلحات التراث، في المبدأ الرابع من ضرورة «استقراء وإحياء التراث العربي، وخاصة ما استعمل منه، أو ما استقر منه، من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث، وما ورد فيه من ألفاظ معرّبة».

ثم مـــا اقترحـــته في المقترح الخامس من «الاستعانة بالتقنيات الحديـــثة الرائدة في استقراء التراث القديم والحديث، والمصطلحات الموضوعة، لتكون أساسا لتنسيق المصطلحات وتوحيدها ».

كـــل ذلك ظل، أو كاد، صيحة في واد؛ مما جعل بعض النقاد يثبـــت بالدليل العَمَلي «أن تراثنا الذي نعتز به ونفخر، وندعو إليه مصدرا علميا يستفاد منه، ما زال في جله مجهولا أو مغبونا، لم تفلح مؤسســـة ولا فرد في الإحاطة به، وفي استقرائه تاريخا ووصفا، سواء في مجموعـــة أو في اختصاصاته» (محمد رشاد الحمزاوي/ بحوث ندوة عمان 1993).

ومثل ذلك يمكن أن يقال عما أقرته ندوة عمان سنة 1993.

مـــن «اعتبار ما ورد بخصوص منهجية وضع المصطلح العلمي العـــربي في ندوة الرباط عام 1981 الأساسَ الذي يَنْطلق منه تطوير هذه المنهجية» (بحوث ندوة عمان 93/ النقطة الأولى من تقرير لجنة الصياغة).

ثم مـــن المطالـــبة بـــ«استقراء الأمهات من المؤلفات التراثية، والـــتعمق في آرائها ونظرياها ومصطلحاها القويمة المبررة للاستفادة منها في وضع المصطلح العلمي المعاصر».

فهل فُعل شيء من هذا أو ذاك حتى اليوم؟ بل هل أُعدت كل الأمهـــات وأخرجـــت، ولـــو في بعض التخصصات؟ أم إن اعتماد التراث، كما قال الأستاذ الحمزاوي "يستعمل أطروحة غنائية أسبابها كثيرة"؟ (المصدر السابق).

إن الإعداد العلمي الشامل للمصطلح التراثي، هو الذي يؤهل للاعتماد العلمي الشامل له. وإسهاما في تحقيق ذلك، تقترح المنهجية التالية:

1 - **الفهرسة**: وتقتضـــي إنجازَ معجم مفهرس للمصطلحات في كل تخصـــص مـــن تخصصـــات الـــتراث: ولا يكون ذلك إلا بفهرسة مصـــطلحات كـــل كتاب منشور من كتب التخصص أولا، كما لا تكون تلك الفهرسة إلا من متخصصين فيه، وبالإحصاء والاستقراء التام.

2 - **التصنيف**: تصنيف المصطلحات إلى معرّفة، فتفردَ مع تعاريفها، موثقـــة، وإلى غير معرفة، فترشحَ للتعريف. ثم تصنيفها مفهوميا تبعا للنســـق الأصلي لها في تخصص التراث، فتبعا للنسق العلمي المعاصر الذي تنتمي إليه.

3 - **التعريف**: تعـــريف المصـــطلحات غير المعرفة، ويتضمن المعنى اللغـــوي، والمعنى الاصطلاحي، «معبرا عنه بأدق لفظ وأوضح لفظ

وأجمع لفظ» مع ضرب المثال ليتضح المقال (نظرات في منهج الدراسة المصطلحية:9).

4 – **التخزين**: تخزين كل المصطلحات، بأحدث الوسائل، في مركز جامع لمصطلحات كل التخصصات العلمية في التراث.

5 – **النشر**: نشر ما خزن، بكل الوسائل الحديثة، على مراكز البحث المعنـــية بالمصطلح؛ من مجامع وجامعات، ولجن ومنظمات... تيسيرا للانتفاع به في الوضع وغير الوضع.

هذا ولقطع هذه الخطوات، يلزم وضع خطة واتخاذ إجراءات، وبإمكــــان معهـــد الدراسات المصطلحية -لانشغاله البالغ بالمصطلح التراثي- تفصيل ذلك عند الاحتياج إليه، وانعقاد العزم على المضي في اتجاهه.

وبمـــا تقدم -إن أنجز- يكون الإعداد قد تم، وبتوظيفه يكون الاعـــتماد أشمــــل وأتم، ولا يبقى مما يلزم -فيما أعلم- إلا كلمة عن التصور الحضاري الشامل للوضع المصطلحي:

4- ضرورة التصور الحضاري الشامل للوضع المصطلحي ثالثا

في عملـــية الوضع المصطلحي -ولاسيما في العلوم الإنسانية- لابد من مراعاة الأبعاد الثلاثة للوضع:

1 - **بعد الوصل بماضي الذات**، ذلك بأن ما يوضع لا يوضع في فـــراغ، وإنما يوضع في أمة ذات تراث، والتراث هو الذات، فينبغي أن ينســـجم مـــا جدّ على الذات مع خصوصية الذات وخصائص الذات، وإلا ضاعت أموال وطاقات، وجهود وأوقات، ثم نعود بعد عقود أو قرون للبحث عن الذات، أو عما ضاع من الذات.

2 - **بعدِ التواصل مع حاضر الذات** للمّ الشتات، وتقريب المتباعد، وتألـــيف المتنافر، وتوحيد المتعدد. ومن ثم ينبغي أن يكون هناك قبل الوضع استيعاب للموجود، وعند الوضع تنسيق مع مختلف الجهود، وبعد الوضع استعداد للتوحد على أفضل الموجود بأقل مجهود. وإلا فرّقنا من حيث نريد أن نجمع، وعدّدنا من حيث نريد أن نوحد.

3 - **بعدِ التوصيل لمستقبل الذات**، وذلـــك باستشـــراف آفاق المستقبل عند الوضع :

من إبداع مصطلحي، لبناء ذات المستقبل أو مستقبل الذات، ولا إبداع مصطلحي بغير الإبداع العلمي.

ومن **استقلال مصطلحي**، لحوار الذات لغير الذات، ولا استقلال للمصطلح بغير استقلال مفهومه.

ومن **تفوق مصطلحي**، لشهود الذات على غير الذات، ولا تفوق للمصطلح بغير تفوق أهله. وإن السماء لا تمطر تفوقا ولا إمامة. بل لابد من السبق في عالم الأسباب وإتيان البيوت من الأبواب.

هذه الأبعاد الثلاثة -تبعا للمراعاة أو عدم المراعاة- هي التي تحدد للوضع موقعَه ووقعه، وواقعه، وهي التي تبرز مدى الاستفادة أو عدم الاستفادة فيه، من مصطلحات التراث وروح التراث.

فهل هناك حقا مراعاة؟

5 – خاتمات متممات

1 – المصطلح التراثي له الأسبقية متى وجد.

2 – التقنيات الحديثة عليها المعول في سرعة استقراء المصطلح التراثي.

3 – التخصص في المصطلح التراثي مطلوب في كل تخصص، كالتخصص في المصطلح المعاصر. ومن جمع بينهما فقد تحقق.

4 – ربط كل التخصصات بكتب التراث ونظريات التراث في الوضع، يسهل عملية الاستفادة منها.

5 – لابد من توزيع المسؤوليات بين المجامع والجامعات، والمراكز والمعاهد واللجن والهيآت، في عملية الإعداد.

6 – ضرورة استيعاب المنهجية والخطة البعيدة المدى، للمنهجية والخطة القريبة المدى، في الإعداد والوضع.

7 – انتظار جهات القرار، يجعل المشروع المصطلحي كله في حالة انتظار، ولذلك يجب الاستمرار بما تيسر.

وسيجعل الله بعد عسر يسراً. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

فاس في 22-10-1999

فهرس الموضوعات